مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١٢)

مستقبل الأقليات في العراق
بحث في تحديات الواقع
وسياسات التمكين المستقبلي

م.د.خلف صالح علي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق/ مركز الوزارة
م.د معتز اسماعيل خلف
مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الانبار

المستخلص

يواجه التنوع الاجتماعي في العراق مخاطر جسيمة، إلى حد تهديد إزالة ثقافات التنوع الديني والاثني واللغوي فيه، إذ يعاني أفراد الأقليات من مخاطر تذويب هويتهم وثقافاتهم في هوية وثقافة الأغلبية، ويقعون تحت وطاءة التمييز بأشكاله كافة، فضلاً عن الممارسات التي قد تعوق بشكل تعسفي أو حتى تنتهك حقهم في التنوع والاختلاف، من هذه الاشكالية بحثنا في أهم التحديات التي تواجه الاقليات العراقية في العيش بسلام مع بقية المكونات الاجتماعية العراقية، فضلاً عن تحدي ذوبانها وتلاشي ثقافتها وهويتها في الاغلبية المجتمعية، ثم بحثنا في افضل السياسات والاليات التي تمكن الاقليات في الحفاظ على وجودها التاريخي في العراق مستقبلاً.

Abstract

Social diversity in Iraq faces grave risks, to the extent of threatening to eliminate the cultures of religious, ethnic and linguistic diversity in it, as members of minorities suffer from the risks of assimilation of their identity and culture into the identity and culture of the majority, and they are subject to discrimination in all its forms, as well as practices that may hinder arbitrarily or even Their right to diversity and difference is violated, from this problem we discussed the most important challenges facing Iraqi minorities in living in peace with the rest of the Iraqi social components, as well as the challenge of their dissolution and the fading of their culture and identity in the societal majority, then we discussed the best policies and mechanisms that enable minorities to maintain their existence history in Iraq in the future.

المقدمة:

يتميز المجتمع العراقي بسيادة أغلبية عربية ذات ديانة مسلمة تحمل ثقافة سياسية تقليدية (عشائرية في أغلبها)، مع وجود أقليات اثنية (اكراد، وتركمان) ودينية (مسيحيين، ويهود، وصابئة مندائيين، وايزديين، وكاكائيين، وبهائيين)، فضلاً عن وجود الأفروعراقيين أو الزنوج.

اشكالية البحث:

تنطوي اشكالية البحث على دراسة أهم العوامل والتحديات التي تواجه الأقليات في العراق، وتستبطن العلاقة بين جماعة الأغلبية العربية والأقليات على مفارقات وتناقضات تكشف الواقع الذي تعيشه الأقليات والمستقبل المجهول الذي ينتظرها، هذا الواقع المعاش والمستقبل المجهول يمثل جوهر الاشكالية التي يرتكز عليها البحث. ويثار هنا سؤال رئيس هو ما التحديات التي تواجه الأقليات في العراق، وما هي ممكنات المستقبل، وكيف يتحكم واقعها الراهن في رسم مستقبلها الغامض؟ وتساؤلات فرعية هي:

- ما هي الأقليات؟
- ما هي أنواع الأقليات؟
- ما التحديات التي تواجه الأقليات في العراق؟
- ما هي سياسات التمكين المستقبلي للأقليات في العراق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأقليات العراقية، وخاصة الأقليات الدينية، تعاني من تحديات وجودية تهدد وجودها المستقبلي في العراق، ويمكن من خلال مجموعة متنوعة من سياسات التمكين المستقبلي لها أن تحافظ على وجودها وتعايشها السلمي في ظل دولة المواطنة.

أهداف البحث:

- التعرف على أهم التحديات التي تواجه الأقليات في العراق.
- التعرف على الأقليات العراقية.
- معرفة وتحديد الممكنات المستقبلية التي من الممكن أن تحقق التعايش السلمي والانسجام المجتمعي بين مجتمعي الأغلبية والأقليات في العراق.

منهج البحث:

استعملنا منهج التحليل النظمي كمنهج أساس للخروج بنتائج ومقترحات يمكن أن يستفاد منها صانع القرار العراقي في تحقيق تعايش الأقليات سلمياً وتحافظ على وجودها المستقبلي في عراق ما بعد داعش.

المبحث الأول
إطار مفاهيمي نظري لماهية الأقليات

يواجه التنوع الاجتماعي في جميع دول العالم مخاطر جسيمة، إلى حد تهديد إزالة ثقافات عدة، ويعاني أفراد الأقليات من مخاطر تذويب هويتهم وثقافاتهم في هوية وثقافة الاغلبية، ويقعون تحت وطاءة التمييز بأشكاله كافة، فضلاً عن التشريعات والسياسات والممارسات التي قد تعوق بشكل تعسفي أو حتى تنتهك حقهم في التنوع والاختلاف.(١) ولذا سنحاول البحث في مفهوم الأقلية وما يتصل به من مفاهيم، وتصنيفها كما في الاتي:

المطلب الاول: مفهوم الاقليات:

الحديث عن الاقليات كثير ومتشعب، وتبرز مشكلة البحث العلمي في موضوعة الاقليات في مسألة تحديد معناها وحقوقها التي يفترض على الحكومات أن تعترف بها، حيث اتفقت ادبيات البحث في شؤون الاقليات المعاصرة على الاعتراف للأقليات داخل المجتمعات الانسانية اليوم بحقوقها التي تزيد من قدرتها على ممارسة انشطتها الحياتية اليومية والتمتع بحقوقها بشكل طبيعي، كما أنها تزيد من قدرتها على الحفاظ على تمايزها الهوياتي والثقافي في مجتمع يختلف عن هويتها وثقافتها من حيث الدين أو اللغة أو العرق، أو الثقافة.

لم تطرح مسألة الاقليات في حقبة من حقب التاريخ العربي- الاسلامي بالحدة والخطورة التي تطرح بها اليوم، ولمجرد الحديث عن أقلية تبدوا المسألة ثانوية لا تتعلق إلا بمصير جزء صغير من الجماعة. وكلمة أقلية ذاتها تحذف أساس المشكلة، إذ يبدو الأمر كما لو أن على الأغلبية أن تجد حلاً لمشكلة الأقلية التي تطرح بشكل ما لإشكال غربتها عن المجتمع كما لو كانت مفروضة عليه كمشكلة. وننسى عندئذٍ أن في هذه الكلمة بالذات يتبلور مفهوم كامل للأمة أو الجماعة، وان تحديد الأقلية يعني تحديد الأغلبية وتوحيد الجماعة مع الأغلبية الدينية أو الأجناسية، إن الحديث عن الاثنيات ليس شيئاً آخر غير الحديث عن الأمة التي لا تنتج الأقلية الدينية أو الأجناسية إلا لأنها تعجز عن انتاج أغلبية سياسية جديدة. وهذا ما يستدعي تجاوز الاشكالية الحقوقية (المساواة في الحقوق)، والاشكالية الانثروبولوجية في ما يتعلق بطرح هذه المسألة، والأمر يتعلق عندئذٍ بمسألة الدولة والسلطة وتكوين الجماعة العربية الحديثة ككل وليس بالتمايزات الثقافية التي لا تصبح ذات قيمة (تبادلية)، إلا عندما تفقد السلطة السياسية قيمتها الخاصة بها.(٢)

ومن منطلق الموضوعية العلمية في مجال البحث في ماهية الاقليات هو البحث في معايير مفهومها وتمايزات هذا المفهوم، والتي يمكن أن نوضحها بالاتي:

(١) سعد سلوم، الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، ط١، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٥، ص١٩.

(٢) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني/٢٠١٢، ص٢٣.

أولاً: المعيار الكمي(العددي) في تعريف الأقلية:

إن أولى المعايير الذي يمكن البدء به من بين معايير تحديد دلالة مفهوم الاقلية وتوضيح ابعاده هو المعيار الكمي أو العددي، وذلك لأن الأصل اللغوي لكلمة الأقلية إنما يوحى به ويدل عليه، فالأقلية من الناحية اللغوية، إنما هي القلة، والقلّة، كما جاء في مصادر اللغة العربية–مثل معجم لسان العرب–إنما هي «خلاف الكثرة، والقل: القلّة». أما مختار الصحاح فقد ذكر أن معاني قل: أفتقر، فيقال: الحمد لله على القل والكثرة.(٣)

وعرفها معجم العلوم السياسية اصطلاحياً على ضوء ما متعارف عليه في العرف الدولي بأنها «فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها».(٤)

وعرفها سعد الدين أبراهيم بأنها «أي مجموعة بشرية تختلف عن الاغلبية في مجتمعها بواحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، أو اللغة، أو الثقافة، أو السلالة، وذلك على اعتبار أن أياً من هذه المقومات يضفي على هذه المجموعة البشرية قسمات اجتماعية اقتصادية حضارية تكّون سلوكها ومواقفها السياسية أو مسائل اجتماعية رئيسية».(٥)

ثانياً: معيار الأهمية الاجتماعية أو المعيار النوعي:

ينطلق هذا المعيار في تعريفه للأقلية من الاهمية والمركز الذي تتميز به الاقليات، وهنا عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأقليات بأنها جماعة عرقية لها هوية قومية متميزة، وذاتية ثقافية واضحة، تعيش داخل دولة تسيطر على مقاليد الأمور فيها جماعة قومية أخرى، وتنظر هذه الأخيرة إلى الدولة باعتبارها تعبيراً خاصاً عن هويتها.(٦)

وهي أيضاً الجماعة التي تتسم بسمات طبيعية–اثنية أو ثقافية كاللغة، أو الدين، أو القومية، أو العرق، أو القبيلة وتفرعاتها، ويأتي هذا التأكيد هنا، على هذه السمات بسبب أن هناك قسماً من الباحثين والكتاب يستخدم مفهوم الأقلية ليدل على معاني أخرى قد لا تكون لها أية علاقة بالجماعات الاثنية، فمثلاً يرى (وليم قلادة) أن مصطلح الأقلية والأغلبية قد فقد إلى حد كبير مضمونه الديني، وأصبحت هذه المصطلحات تفهم بمعنى سياسي واقتصادي، فيقال أحزاب الأغلبية أو الأقلية المتأثرة بالجزء الأكبر من الدخل القومي وهكذا.(٧)

أما نيفين مسعد فتعرف الاقلية بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية، وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الأخرين نتيجة التمييز السياسي

(٣) عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اب/١٩٩٣، ص ص٧٩–٨٠.

(٤) أحمد سويلم العمري، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٨.

(٥) سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٢، ص ص١٨–١٩.

(٦) موسوعة العلوم الاجتماعية، الجزء التاسع، ص٥١٨.

(٧) عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمه.[٨]

ثالثاً: المعيار التوفيقي:

هذا المعيار يعرف الأقلية بأنها جماعة غير ذات سلطة من مواطني دولة ما وتتصف بقلة عددها بالمقارنة مع بقية سكان الدولة، ويرتبط أعضاء الأقلية بروابط الدين، أو اللغة، أو العرق، أو الثقافة، مما يجعل لهم خصوصية عن بقية سكان الدولة، ويتميز أفراد الأقلية بالتضامن من أجل الحفاظ على وجودهم الهوياتي.

وعلى وفق هذا المعيار عرف (أحمد وهبان) الأقلية على أنها الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل عدداً في مجتمعها، والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية، أو اللغة، أو الدين، أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام الى الحفاظ عليها، وغالباً ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني منها–بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[٩]

المطلب الثاني: أنواع الأقليات:

يسهم نوع المحدد في تشكل وتصنيف هوية الأقليات التي تختلف تبعاً لها الأقليات عن أفراد الاغلبية، سواء أكان هذا المحدد اللغة (الأقلية اللغوية)، أو الدين (الأقلية الدينية)، أو السلالة (الأقلية السلالية). وقد يكون تبعاً لبعض التعريفات معيار التهميش وعدم السيطرة، فتنقسم الأقليات تبعاً لهذا المعيار إلى (أقليات مهمشة غير مسيطرة)، و(أقليات في وضع مسيطر أو أقليات مهيمنة)، ومن حيث التمركز الأقليمي أو الجغرافي تصنف الأقليات إلى (أقليات متمركزة)، و(أقليات منتشرة)، ومن حيث علاقتها مع الدولة قد تكون (أقليات منصهرة)، و(اندماجية)، و(أقليات انصهارية).[١٠]

المطلب الثالث: الأقليات في العراق:

سنركز في هذا المطلب على أهم الأقليات الدينية والاثنية التي وقع عليها الثقل الأكبر من الضغط الاجتماعي وتنكيل الإرهاب والعنف السياسي والتهميش والإقصاء، ومن هذه الأقليات هي:

أولاً: الصابئة المندائيين:

يُعد الدين الصابئي المندائي من أقدم الأديان العراقية الحية، فليس هناك أهل دين أدعوا نزول كتابهم على آدم أبي البشر غير الصابئة المندائيين، وهو كتاب الكنزاربا،

(٨) نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٥.

(٩) احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص١١٣.

(١٠) سعد سلوم، حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق: دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية، جمعية الامل، كلية الآداب، جامعة الكوفة، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٩.

وما يؤكد قدم هذه الديانة أيضاً صلتها الوثيقة بالديانة البابلية.[١١]

يتركز وجودهم على ضفاف نهري دجلة والفرات، وفي بغداد وجنوب العراق (العمارة بشكل خاص). واستناداً الى منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومان رايتس ووتش) كان يعيش في العراق نحو (٣٠،٠٠٠) مندائي قبل العام ٢٠٠٣، وقدرت تقارير اعلامية في عام ٢٠٠٥ أن عددهم أقل من (١٣،٠٠٠).[١٢]

ثانياً: اليهود:

أستوطن اليهود في العراق منذ السبي البابلي الأول، ووجد فيه المسيحيين في القرن الأول الميلادي. وبعد تأسيس الدولة العراقية وبسبب وعيها لضعف حيلتها فقد مارس اليهود الحياد السياسي بسبب النهايات المأساوية التي شهدها أفرادها المنتمين إلى التيارات الايديولوجية، فاليهود العراقيين كانوا في طليعة مؤسسي الجماعات الشيوعية في العراق، ولكن بدا وكأن القمع الأمني تركز عليهم أولاً بسبب قيام (اسرائيل)، وحرب عام (١٩٤٨)، إذ أنهم كانوا بالمجمل متعايشين مع المسلمين، ولم تحدث فتن طائفية كبيرة رغم التراث الاسلامي الحافل بذم اليهود.[١٣]

وكان لليهود كديانة تواجد مهم في أغلب محافظات العراق وخاصة في مدن العراق الوسطى والغربية، ففي مدينة (عنه) غرب محافظة الأنبار يذكر لي أحد سكانها أن بعض اليهود كانوا يعملون عند أبيه، وأننا –أي العانيين– تعلمنا منهم طبخة مشهورة عند اليهود تسمى بالسبتية، يدخل في موادها السمك كانوا يطبخونها في الجمعة ويأكلونها في السبت. وكان يتركز سكنهم في محلة تسمى العوجة، وفي منطقة الشريعة، وكان لهم معبد خاص بهم يقيمون فيه مناسباتهم الدينية، وكان يهود العوجة منعزلين اجتماعياً على خلاف يهود الشريعة الذين كانوا على علاقة حسنة مع أهالي مدينة عنه.[١٤] وكان المسؤول عن ممارسة شعائرهم هو الحاخام موشي فتيح.[١٥]

أما يهود مدينة هيت فهم الوحيدون الذين بقى لهم تواجد في الأنبار إلى جانب عوائل في مدينة الفلوجة، ويسمون ببيت اليهودي أو بيت ساسان، وتعد مساكنهم علامات دالة في المدينة لما تشتهر به من مواقع مجاور لنهر الفرات، ومن سمعة أهلها الحسنة وإلى يومنا يسمى الشارع بإسم شارع اليهودي. ولم يبقى من يهود هيت إلا عائلة واحدة أعلنت إسلامها في تسعينيات القرن الماضي، والبقية فقد رحلوا عنها في سنة ١٩٤٨، بسبب الأحداث التي شهدتها فلسطين، ولهم إلى يومنا هذا مقبرة خاصة بهم تعرف بمقبرة اليهود.[١٦]

(١١) رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، ط١، منشورات لسان الصدق، بلا مكان، ٢٠٠٥، ص٨.

(١٢) هبة مجيد سبوت، آلام الهوية: الاقليات في العراق ومخاضات الهوية الوطنية، دار ومكتبة أوراق، بغداد، ٢٠٢٠، ص٨٥.

(١٣) علي عبدالهادي المعموري، الاقليات في العراق: جدل الدولة والتناقض الاثني، مجلة النهرين، العدد الثالث، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، اب ٢٠١٧، ص ص٨٥–٨٩.

(١٤) مقابلة مع أبو علي أحد وجهاء مدينة عنه غرب العراق، بتاريخ ٢٠٢١/١/١٥.

(١٥) عدي نجم عبدالله حسين القيسي، مظاهر الحياة الاجتماعية في لواء الدليم (١٩٤٥–١٩٨٥)، مجلة مداد الاداب، العدد السادس عشر، كلية الاداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٩، ص٥٣٨.

(١٦) مقابلة مع د.ثائر شاكر محمود، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الانبار، أحد سكنة مدينة هيت في=

ثالثاً: المسيحيين:

يمكن تحديد هوية مسيحيي العراق على اساس اثني ومذهبي، فهم متنوعون اثنياً ما بين مسيحيين: أرمن، وكلدان، وسريان، وآشوريين، وينقسمون مذهبياً إلى مسيحيين أرثذوكس، وكاثوليك، وبروتستانت، وانجيليين...وغيرها. وهم وإن كانوا ينتشرون في مناطق مختلفة من العراق، لكن تمركزهم الأساسي في بغداد، وأربيل (منطقة عينكاوة)، والموصل (سهل نينوى).[١٧]

رابعاً: العراقيين ذو البشرة السوداء:

إن وجود هذه الاقلية نتيجة تجارة الرقيق مباشرة، التي استمرت لفترة أطول في بعض المجتمعات العربية مقارنة ببقية العالم، ولأن منبع جلب الرقيق قد نضب في مناطق أخرى في العالم، وبقيت افريقيا هي المصدر الرئيسي، فارتبطت العبودية باللون الاسود فقط. وكأن العبيد أو الرقيق هم السود فقط، حتى وإن لم يخضعوا للرق. هذا الوصف ينطبق على المجموعات ذات البشرة السوداء التي تعيش وسط أو جوار مجموعات اثنية مختلفة. وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي ما زالت كلمات مثل: (عبد، وعبيد)، مستخدمة، كما أن التزاوج بين هذه الاقلية والمجتمع نادر وربما يكون معدوم في بعض المناطق، على الرغم من تعاليم الدين والقوانين الحديثة إلا ان هذه الاقلية لم تكتسب وضعية جديدة في المجتمع.[١٨] ويعتبر الموقف من هذه الاقليات الأكثر سلبية في المجتمعات ذات الثقافة القبلية والعشائرية، حيث يرى شيوخ ووجهاء العشائر أنهم الأكثر نبلاً، والأعلى نسباً، ولا تزال هذه النظرة قائمة إلى يومنا هذا، وهناك تسميات معروفة عن ذو البشرة السوداء أن هذا الشخص من عبيد الشيخ الفلاني، وأن هؤلاء كانوا عبيد شيخ فلان وأهداهم إلى شيخ فلان. اليوم نحن بأمس الحاجة إلى تغيير نظرة المجتمع تجاه السود، فمجتمعاتنا العشائرية هي الأكثر عنصرية اتجاههم رغم ما يصرح به في الاعلام، فالواقع المعاش يعبر عن نظرة استعلائية وتعامل دوني اتجاههم. ولا ينحدر سود العراق من سلالة واحدة، إنما هم من أصول افريقية متعددة، وقد جيء بأجدادهم عبر مراحل تاريخية مختلفة، واستوطنوا أماكن مختلفة في جنوب العراق ووسطه، إلا أن الأغلبية تمركزوا في البصرة.[١٩]

خامساً: الشبك:

الشبك إحدى الاقليات التي تعيش في شمال العراق منذ ما يقارب خمسة قرون، وهم مسلمون غالبيتهم من الشيعة وقسم منهم من السنة، ويتحدثون لغة تتميز عن العربية والكردية، وهم يعيشون مع بقية الاقليات الدينية كالمسيحيين والايزيديين والكاكائيين في

=محافظة الانبار، بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٣.

(١٧) سعد سلوم، الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

(١٨) حيدر ابراهيم علي وميلاد حنا، ازمة الاقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق-سورية، بلا تاريخ، ص٧٨.

(١٩) سعد سلوم، الاقليات في العراق: (الذاكرة، الهوية، التحديات)، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٣، ص١٣٤.

منطقة سهل نينوى في محافظة نينوى. وبرغم الخلاف بشأن اصل تسميتهم، فإن الباحثين من الشبك يتفقون على أن أصل الكلمة فارسي، ويتكون من مقطعين: شاه؛ وتعني الملك، وبك؛ وتعني السيد، أو المعظم، فيكون معنى الشبك هنا «الملك المعظم».[٢٠]

ويقول الباحث رشيد الخيون: «ان الواضح تاريخياً هو ان الشبك عشائر كردية، ربما تأثرت منهم مجموعة بالمذاهب والديانات المحيطة. ودخل بعضهم في التكايا والطرق الصوفية، ويهتم الشيعة منهم بمناسبة عاشوراء ويلبسون السواد، ويزورون العتبات المقدسة بالنجف وكربلاء وبغداد وسامراء، ويدفعهم الحب والافتتان بشخصية الامام علي بن ابي طالب، والأمة الاخرين من صلبه، الى الدعاء والتوسل بهم، وهذا ما يفعله الكثيرون في العالم الاسلامي. وقد التبس على الباحثين والمهتمين فقاموا بتبديل المواقع بينهم وبين القزلباشية، والبكتاشية، والصارلية واهل الحق اعتماداً على تأثير متبادل بين هذه الاطراف.[٢١]

سادساً: الايزيديين:

الايزيديون من أقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق، وعلى الرغم من أن جذور ديانتهم تعود الى آلاف السنين في بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا)، يمرون اليوم بتحديات قد تعيد تشكيل هويتهم على نحو غير مسبوق.[٢٢]

ويعد الايزيدية من الفرق أو الطوائف التي أختلف الباحثون في تسميتهم أو في طبيعة علاقتهم وجذورهم, وفي دور ومكانة الشيطان في عقائدهم , فهناك من يرجع أصل التسمية إلى نسبة اليزد المدينة الأيرانية, وبعضهم يمثل نسبتهم إلى (يزيد بن معاوية), ولذلك سموا باليزيدية, وهناك من يرجع أصل التسمية إلى (يزيد بن أنيسة الخارجي).[٢٣]

٢٠ –سعد سلوم، حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق: دراسة تحليلية في الأطر الدولية والاقليمية والوطنية، كلية الاداب، جامعة الكوفة، الكوفة، ٢٠١٧، ص ص١٣٣–١٣٤.

٢١ – رشيد الخيون، الاديان والمذاهب العراقية، ط٢، مكتبة الفجر الجديد، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥١٠.

٢٢ –سعد سلوم، الاقليات في العراق: الذاكرة–الهوية–التحديات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٣، ص٨٦.

٢٣ – كاظم حبيب , اليزيدية ديانة تقاوم شوائب الزمان , دار الحكمة , لندن , ٢٠٠٣ , ص ٢٧.

المبحث الثاني
تحديات الاقليات في العراق

تشير الدلائل أن أفراد الاقليات العراقية على اختلاف منابعها الدينية والاثنية تعاني من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية، تتشابك كلها لتشكل بيئة تحدد مسارات المستقبل بالنسبة لها، وتحد من اندماجها وانسجامها المجتمعي مع بقية افراد المجتمع وتفرض عليها التكتل اثنياً أو دينياً للحفاظ على وجودها، ومن هذه التحديات ما يلي:

المطلب الاول: التحديات السياسية:

أولاً: تحدي المشاركة والتمثيل السياسي للأقليات:

إن الأخذ بالمحاصصة الطائفية كنظام لتقاسم السلطة بين المكونات المجتمعية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، أدى بالأقليات أن تجد نفسها خارج حسابات الكتل السياسية الكبيرة المهيمنة على المناصب الادارية، وعلى مختلف المستويات في هرم السلطة في الدولة العراقية، لذلك نجد أن الاقليات تعرضت إلى شتى أنواع الاقصاء والتهميش والتمييز، وابعادهم عن المشاركة السياسية بشكل فعال ومن أهم الأسباب التي ادت إلى ذلك هي: «طغيان الولاء الطائفي والعرقي والمناطقي على تفكير النخب السياسية وتوجهاتها، وبسبب سيادة التوتر والصراع على النفوذ والسلطة بين الجماعات الرئيسة الفاعلة في العملية السياسية. وسيادة ثقافة اقصائية في المجتمع على أسس طائفية وعرقية، وبسبب التركيز على المصالح الفئوية والمناطقية وتغليبها على المصالح الوطنية، والمحاولات الجارية لإذابة بعض الاقليات ضمن ثقافة الاغلبية للإفادة من أصواتها الانتخابية واستغلالهم لتحقيق مكاسب جغرافية وسياسية على حساب الاقليات بدلاً من حمايتها. وسيادة ثقافة العزلة التي تميزت بها الاقليات، كل ما سبق ادى الى غياب الدور الفعال في المشاركة السياسية للأقليات العراقية.[٢٤]

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الوضع الامني غلا أن الاقليات تجد نفسها أمام واقع مرير، ومستقبل مجهول فيما يتعلق بمشاركتها في الحياة العامة، وفي كثير من الاحيان تجد نفسها خارج حسابات الكتل السياسية المهيمنة، فتقسيم المناصب يخضع لمبدأ المحاصصة، ومحدد الانتماءات العرقية والطائفية والمناطقية بعيداً عن المعايير الموضوعية مثل: (الجدارة، والاستحقاق، والأهلية، والمهنية)، فالتعيينات وتولي مهام القيادة في المؤسسات الحكومية –كما في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات– وكما حصل في المفوضية العليا لحقوق الانسان– تعطى على وفق معايير ذاتية، وليس على وفق معايير موضوعية. ما يترتب عليه حرمان الكفاءات من ابناء الاقليات في المشاركة في الحياة العامة. وقد عمدت الاحزاب السياسية الكبيرة في كثير من الاحيان الى حرمان ممثلي الاقليات من الوصول الى البرلمان بالرغم من وجود مقاعد مخصصة

(٢٤) سعد محمد حسن وروافد محمد علي العطار، المشاركة السياسية للأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الباحث، العدد (٣٢)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٩، ص ص١٣٣-١٣٤.

لهم على وفق قانون الانتخابات، ففي انتخابات ٢٠١٠ استطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني السيطرة على ثلاث مقاعد مخصصة للاقليات من مجموع سبعة مقاعد من خلال زج عناصر من كوادره للمنافسة على تلك المقاعد، وحرمان الممثلين المستقلين لهذه الاقليات من الوصول الى مجلس النواب.[٢٥]

ثانياً: تحدي الاغتراب السياسي:

الاغتراب السياسي هو حالة شعورية تنتاب الانسان نتيجة احساسه بالهامشية، وفقدان الدور السياسي في مجتمعه، والعزلة والاهمال، وعدم اشراكه في اتخاذ القرار السياسي، الأمر الذي يؤدي الى الانفصال عن الواقع وتخيل أن جميع ما حوله غريب لا يستطيع الانخراط فيه، وبالتالي يعجز عن أي عملية تغيير أو تحول.[٢٦]

إن مدى الضرر الاجتماعي الواقع على الاقليات من قبل الجماعات الاخرى يعد المصدر الرئيس لشكاوى أعضائها وتصوراتهم عن وجود مصلحة مشتركة في العمل الجماعي، ويعني الضرر عدم المساواة الاجتماعية والحرمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى احساس الاقليات بوجود فجوة بين حجم اسهامها في النظام الاجتماعي ككل وبين نصيبها منه، وتبدأ بالشعور بالإحباط نتيجة لعدم قدرة المجتمع على استيعابها استيعاباً كاملاً، مما يؤدي بها الى نوع من العزلة التي يفرضها المجتمع على تلك الفئات التي تبدأ في الانعزال ثم بالشعور بالاغتراب السياسي. وعندما تبدأ في ادراك ما تعانيه من حرمان، ينموا لديها التماسك والالتفاف حول قياداتها التي تعمل على رفع الظلم الذي تعانيه.[٢٧] ولقد عاشت الاقليات في ظل نظام شمولي سلب المكونات الاجتماعية ذاكرتها الفرعية، الثقافية، والدينية، على وجه الخصوص، دفع بعضها في الايغال في المطالبة باستقلاله التام (الاكراد)، أو الشعور بالاغتراب عن الوطن (المسيحيون وبقية الاقليات).[٢٨] وحاولت بعض الدراسات العربية التي تطرقت للاغتراب السياسي من خلال تحليل عوامل التهميش السياسي، وانعدام المشاركة في الحياة العامة، ودور عوامل مثل النوع، والنظام التعليمي في تعزيز اقصاء الشباب.[٢٩]

ثالثاً: الارهاب والعنف السياسي:

قام تنظيم داعش الارهابي في ١٦ تموز ٢٠١٤ بوضع حرف النون على بيوت المسيحيين في مدينة الموصل كناية عن كلمة (نصراني)، بعدها نزح من بقي منهم في الموصل وبلدات سهل نينوى. ففي ٦ اب من العام ٢٠١٤، نزح المسيحيون من مناطقهم

(٢٥) سعد سلوم، الاقليات في العراق: الذاكرة، الهوية، التحديات)، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥٧-٢٥٨.

(٢٦) قرافي سفيان وديداوي فاطمة، الاغتراب السياسي عند الشباب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، ٢٠١٩، ص ز.

(٢٧) وعد حمد مطو، واقع الاقليات والاثنيات في العراق، فمجموعة مؤلفين، واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص٢٩٩-٣٠٠.

(٢٨) جعفر نجم نصر، نحو ذاكرة تعددية في العراق، في سعد سلوم، الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.

(٢٩) عبدالرحمن البارودي، الاغتراب السياسي لدى الشباب الاردني: دراسة ميدانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٨٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ٢٠١٩، ص٢٨.

الى دهوك واربيل، والى تركيا ولبنان والاردن، وبلغ عدد النازحين المسيحيين من مدينة الموصل وبلدات سهل نينوى حوالي (١٩،٣٢٥) عائلة، وفجر تنظيم داعش الارهابي كنائس في الموصل وسهل نينوى وجرف القبور وأنزل الصلبان والتماثيل والايقونات وحطمها, ويمكن القول أن الموصل أفرغت من المسيحيين بالكامل أول مرة في تاريخها المديد منذ قبل الاسلام بعد أن كانوا في احصاء عام ١٩٥٧ يمثلون ١٢٪ من سكان المدينة.[٣٠] وتجلت عقلية التنظيم المعادية للآخر المختلف في الممارسات ضد الايزيديين في العراق، إذ بدا واضحاً أن تنظيم داعش خطط لسبي النساء الإيزيديات في سنجار مسبقاً كهدف قائم بذاته، لإظهار الشريعة (وكأن الشريعة تأمر بسبي النساء وبيعهن) في تحدٍ ليس للعالم فحسب، بل لباقي الحركات الاسلامية التي تناهض ذلك. وكان تعامل التنظيم مع الطوائف والاديان الاخرى بشكل قاس جداً، فهجر المسيحيين والشبك الايزيديين والعرب الشيعة، واستولى على ممتلكاتهم وقتل وسبى النساء وباعهن. ورفض القساوسة المسيحيون شروط التنظيم وعروضه الخاصة بالاعتراف بدولته ودفع الجزية أو الدخول في الاسلام، الأمر الذي دفع التنظيم الى منحهم مهلة قصيرة لمغادرة المدينة، وبعدها صادر ممتلكاتهم، وأفرغ عناصره حقائبهم–اي المسيحيين– على الحواجز عند النزوح، واخذوا ما فيها من مال ومصوغات ذهبية، كما استولوا على ماشية التي يتميز الشبك بتربيتها، كما استباح التنظيم الاقضية والنواحي والقرى المحيطة بالموصل من جهتي دهوك واربيل التي يسكنها مجموعات من الشبك والمسيحيين الايزيديين والتركمان الشيعة. ولم يرض أهالي الموصل على ما فعله التنظيم بالطوائف والاقليات فقد أقدم منهم على شراء نساء وبنات ايزيديات من التنظيم واطعموهن وكسوهن ثم هربوهن متنكرات الى حدود مدينة كركوك.[٣١]

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية:

أولاً: تحدي الهوية الوطنية:

تعد العلاقة بين الاقليات والهوية الوطنية علاقة جدلية تستحق الوقوف عليها، إذ يرى الدكتور على الوردي إن مجتمع المدينة العراقية قائم على أسس التقسيمات المذهبية، وان العصبية تظهر في هذه المجتمعات كواحدة لتعبر عن هذا الواقع. وقد مر العراق خلال تاريخه الحديث بمراحل انحطاط فكري وثقافي ولا سيما في العهد العثماني الذي انعكس على البنية الثقافية للمجتمع العراقي ، وقد وصف الملك فيصل الاول حال المجتمع العراقي بأنه عبارة عن جماعات اجتماعية مبعثرة متناحرة ومتصارعة وأنه لا يرقى الى وضع مجتمع تحكمه قوانين ونظم.[٣٢] إن مسألة هوية الاقليات والاعتراف

(٣٠) عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى «داعش»، الجزء الاول: اطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الثاني ٢٠١٨، ص٢١٠.

(٣١) نيروز ساتيك، صعود تنظيم «الدولة الاسلامية» في العراق: الخلفيات والممارسات، في مجموعة مؤلفين، تنظيم الدولة المكنى «داعش»، الجزء الثاني: التشكل والخطاب والممارسة، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الثاني٢٠١٨، ص ص١١٨–١١٩.

(٣٢) عبدالواحد مشعل، الاثنيات والهوية الوطنية في عصر اجيال الانترنيت: رؤية مستقبلية، في مجموعة مؤلفين، واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٩.

بها في المجتمع العراقي تتعلق على ما يبدو بالخلل القائم في التطبيقات الدستورية، وفي حصولهم على عدد أصوات أقل في ظل نظام ديمقراطي من المفترض أن يقوم على المساواة بين الجميع بغض النظر عن الدين أو القومية أو اللغة أو الاثنية. وعلى الرغم من كون أغلب الاقليات العراقية تعد من الاقليات التاريخية، إلا أنهم تعرضوا وبفترات متعاقبة من تاريخ العراق الحديث إلى عمليات النزوح والتهجير وصور أخرى من الانتهاك والتضييق سواء أكانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة. بعض من تلك الانتهاكات جاءت نتيجة لتشريعات قانونية أو لممارسات السلطة إزائهم، وبعضها الآخر جاء نتيجة التحيزات الاجتماعية مع الجماعات الاخرى في علاقات الجيرة والعمل والدراسة ونحوها. جميع تلك الممارسات كان لها الاثر في رؤيتهم ولتصوراتهم للوطن والهوية الوطنية. ويتمحور منظور جماعات الاقليات ازاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الاعتراف قبل أي شيء آخر.(٣٣)

ثانياً: الاندماج الاجتماعي:

الوعي بوضعية الاقليات في العراق والوطن العربي هو أشبه بالمياه الجوفية، موجود وغير مرئي، ولكن عند الحاجة يمكن التنقيب والحفر لإظهاره، وعلى هذا السطح تبدو الوحدة والاندماج الاجتماعي والمساواة، لكن عند التطبيق –غالباً عند الازمات– تظهر أشكال من عدم المساواة والتهميش والاقصاء. ويرى بعض الباحثين أنه وراء الخطاب الرسمي الذي يعلن المساواة ما زالت هناك أنساق «من التطورات الجماعية» يستطيع عدد قليل من الاقليات، بسبب هويتها أن تظهر فيها، كما لو أنها تحظى بقيمة اجتماعية أدنى، وأنها تعاني بصورة غير رسمية بعض أشكال التمييز والنبذ. ويسيطر حتى الان نظام قيم يعتمد العروبة والاسلام أو التراث العرقي العربي وفهم معين للإسلام، لذلك تحدد الاقليات وتُعرّف حسب عدم المساواة وفقاً للعروبة والاسلام.(٣٤)

ثالثاً: تحدي بناء المجتمع المدني:

تميز النظام الشمولي قبل عام ٢٠٠٣، بالهيمنة التسلطية للدولة على المجتمع المدني: قمع وتدمير أي اختلاف أو اعتراض سياسي، مقروناً بدمج كل المؤسسات والاتحادات الاجتماعية في الدولة، وتمت تصفية مجتمع المواطنين تماماً، وجرى تجنيدهم وضبطهم في صفوف حزب السلطة، أو ضمان ولائهم للزمرة الحاكمة، كما أخضعت نتاجاتهم الفكرية والثقافية لهذه الاعتبارات، أما الذين قاوموا ذلك فقد تعرضوا لرزايا السجون والتعذيب والاعدامات التي طالت حتى عوائلهم.(٣٥) ومن المعروف أن الاختيار والطوعية أو الانسحاب أهم عناصر المجتمع المدني وركيزة اساسية تفضي الى الانفتاح. والمجتمع المدني في الديمقراطيات التوافقية لا يتم التعامل معه على وفق العناصر السابقة له، بل

(٣٣) هبة مجيد سبوت، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧–١٨.

(٣٤) حيدر ابراهيم علي وميلاد حنا، مصدر سبق ذكره،ص٦٦.

(٣٥) اسحاق نقاش واخرون، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ص١٠٩–١١٠.

يتم التعامل مع شكل آخر من المجتمع المدني بحمولة تتجاوز الاختيار الى الجبر، أو ما يمكن توصيفه بالمجتمع الاهلي، وذلك لأنها تتعامل مع العلاقات الاولية والانتماءات الاجتماعية، وتنظر الى الفرد بوصفه عضواً في جماعة دينية، أو طائفية، أو اثنية، وتلك قوالب جبرية ليس للفرد اختيار الانتماء اليها فهي مفروضة عليه، والمجتمع الأهلي أو الانتماءات الاجتماعية حقيقة واقعية لها جذورها وأعرافها وعاداتها وقيمها التي تتسم بها، غير أن الاشكالية المهمة هنا هي أن يتحول الى مقولة وتنظيم سياسي يظم أفراد الطائفة، أو الدين، أو الاثنية، أو القبيلة، وكل واحدة من هذه التنظيمات لا تقبل أي فرد من الجماعة الاخرى، فالفرد ليس له وجود خارج الجماعة، والآخرين لا ينظرون له إلا من خلال جماعته، وقد شهدنا هذا الأمر جلياً في فترة الاقتتال الطائفي في العراق في العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٧، فأعمال القتل والقتل المضاد، كانت تتم على أساس الانتماء الطائفي بصرف النظر إن كان الشخص المغدور منخرطاً في أعمال حزبية أم لا، فالتقسيم على اساس الانتماء، ولا وجود لتقسيمات أخرى خارج هذا الاطار. تلك النظرة الى الفرد كمنتج جبري تلغي حرية الاختيار والقدرة على التواصل والانقطاع، الانضمام والانسحاب، وهو ما يلغي عملياً المجتمع المدني، فلا وجود لمجتمع مدني دون حرية الاختيار.[٣٦]

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية:

أولاً: ارتفاع معدلات البطالة والفقر:

أدت الهجرة الواسعة والنزوح الكبير للأقليات نتيجة الهجمات الارهابية والعنف المفرط إلى تخلي كثير منهم عن اعمالهم (بغداد والموصل بشكل خاص)، وقد اضطرت الظروف الصعبة كثير منهم إلى ترك أعمالهم، لا سيما في المناطق الساخنة، ما أثر في الدخل الاجتماعي لعوائلهم، وافقدهم الاستقلال الاقتصادي. وكان لاستهداف محالهم وقتل وتهديد اصحابها أثر واضح في تفاقم البطالة وفقدان مصادر الدخل. وازاء هذا الوضع فإن الاقليات تتجه نحو الافقار من الناحية الاقتصادية، وستجني تبعة هذا الوضع.[٣٧]

ثانياً: التمييز في توزيع الموارد:

ان مدى الضرر الذي الواقع على الاقليات من قبل المكونات الكبرى في المجتمع العراقي يشكل المصدر الرئيس لشكاوى أعضائها وتصوراتهم عن وجود تمييز وفجوة بين مستويات المعيشة، وتحيز السلطة في توزيع المناصب والوظائف الادارية للمكونات الكبرى في المجتمع، وترسخ المعتقد بعدم العدالة بين الاغلبية والاقلية في جميع المجالات.[٣٨] وفي هذا المجال يرى الباحث التركماني «زاهد البياتي»، أن أبرز مثال

(٣٦) ياسين سعد محمد (البكري)، اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٧)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ابريل ٢٠٠٩، ص٧٥-٧٦.

(٣٧) اسماء جميل رشيد، نساء الاقليات: واقع وتحديات، في سعد سلوم، الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢.

(٣٨) وعد حمد مطو، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠٥-٢٠٦.

على سياسة التمييز يتمحور في عدم التوازن في توزيع المناصب الادارية والامنية في كركوك، بسبب التمييز المنهجي ضد التركمان. في حين يرى الناشط التركماني مهدي سعدون جعفر، أنه في ظل السياسات التمييزية ضد التركمان في كركوك، فإنه لا وجود لأي فرصة لممثلي المكون التركماني لكي يكونوا طرفاً حقيقياً في المفاوضات «الكردية–العربية» حول مصير المدينة، وأن التفاوت الكبير بين المناطق السكنية التركمانية والمناطق الاخرى من حيث الاعمار وطريقة اهتمام الحكومة المحلية سواء في العمران أم في الخدمات، يجعل التركمان يشعرون بأنهم في وضع ثانوي غير قابل للإصلاح ما دامت سياسة البقاء للأقوى هي التي تحكم مستقبل المدينة. ومن مظاهر التمييز الاقتصادي اليومي التي تواجهها الكاكائيون عدم الشراء من محلاتهم ودكاكينهم، وبعض أمثلة المقاطعة الاقتصادية لهم تأتي أحياناً في أعقاب حض بعض رجال الدين في كركوك الناس بعدم الشراء منهم، وهو ما ذكرت بعض التقارير الدولية مثالاً له.[٣٩]

ثالثاً: التهجير والنزوح:

يشكل استمرار هجرة الاقليات العراقية تهديداً لهوية العراق، وتحوله من بلد تميز بالتنوع الثقافي والديني، الى بلد ذي لون واحد، وهو ما يشكل انقطاعاً عن ماضيه التعددي الذي ميزه عن شبه الجزيرة العربية التي اتسمت بالواحدية منذ اربعة عشر قرناً مضت. ويصف أحد الباحثين ذلك بخطر التحول الى (الهوية الاحادية الصماء). ومثال ذلك الهجرة الكبيرة لمسيحيي العراق فمنذ الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ بدأت الهجرة المسيحية الكبيرة بشكل كبير، فمن أصل مليون ونصف مليون مسيحي، هاجر ما يقارب ثلثي المسيحيين الى الخارج، كما أن الوجود المسيحي في كثير من المدن أو الاحياء التي كانوا يقطنونها بشكل اساسي، قد اندثر أو شارف على ذلك كما في البصرة، والانبار التي لم تبقى فيها إلا عائلة واحدة هي عائلة أو بيت (ججو)، وحي الدورة في بغداد، ولقد كان المسيحيين يمثلون قرابة ٢٠٪ من سكان الشرق الاوسط قبل قرن، في حين أنهم الان لا يمثلون إلا نحو ٥٪ وما زالت النسبة في تدني.[٤٠] كما أن الكرد الفيليين تعرضوا الى أوسع عملية تهجير في ١٩٨٠/٤/٤من قبل النظام الشمولي، إذ تم تهجير العوائل الفيلية بعد مصادرة كل ممتلكاتهم ووثائقهم الشخصية، وتم تسفير مئات الالوف منهم الى خارج العراق بقرارات اتسمت بالمزاجية والظلم.[٤١] وعند اجتياح تنظيم داعش الارهابي لمحافظة نينوى في عام ٢٠١٤، تعرضت الاقليات الى اقتلاع كامل من مناطقهم التاريخية، وقد واجه الايزيديون على سبيل المثال واحداً من اعنف الاعتداءات على الاقليات في تاريخ المنطقة بشكل عام، ويرقى ذلك الى مستوى ابادة جماعية منظمة، فبعد عام من اجتياح داعش لمناطق الايزيديين في سنجار، كان ٧٥٪ منهم ما زالوا نازحين، فمن أصل (٥٥٠،٠٠٠) ايزيدي في العراق، بلغ عدد النازحين منهم بحدود

(٣٩) سعد سلوم، الوحدة في التنوع، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.
(٤٠) للاستزادة عن الهجرة ينظر: سعد سلوم، الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٢–٨٧.
(٤١) فريدون كريم ملك، الكرد الفيليون وسياسات التهميش والتهجير، في واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٤٦٦.

(٤٠٠،٠٠٠) شخص، وعدد اللاجئين بحدود (٦٥،٠٠٠) لاجئ، و(٥٨٣٨) مخطوفاً على ايدي داعش، و(٨٤١) مفقوداً، وعدد القتلى الموثق هو (١٢٨٠) قتيلاً، و(٢٨٠) اثناء اجتياح سنجار، مع (٨٩٠) جريحاً. وفجر تنظيم داعش (١٨) مزاراً للايزيديين في سنجار وبعشيقة وبحزاني، واكتشفت (١٢) مقبرة جماعية في الاجزاء الشمالية المحررة من سنجار، ومن المتوقع الكشف عن اكثر من ذلك في المستقبل.[٤٢]

٤٢ – سعد سلوم، الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

المبحث الثالث
سياسات التمكين المستقبلي للأقليات العراقية في مرحلة ما بعد داعش

تقع على الدولة والمجتمع مسؤولية المحافظة على التنوع المجتمعي بشكل عام، وخاصة اذا كان التنوع مهدد بإقتلاعه من أرض عاش فيها منذ سنين طويلة خلت، فالأقليات عاشت أخطر مراحلها التاريخية بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة عدم الاستقرار السياسي والامني، لذلك نحن بحاجة الى سياسات عامة تؤكد قيم المواطنة القائمة على الاعتراف بالتعددية، والمساواة، ومن هذه الممكنات هي:

المطلب الأول: الممكنات السياسية لمستقبل الأقليات العراقية:

أولاً: مغادرة المحاصصة الطائفية:

بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، أصبحت الطائفية عملية سياسية ممأسسة، وتياراً جارفا بإضعاف الدولة وحل الجيش، وهنا بدأت مأسسة الطوائف وتحاصصها وتشكّل القوى السياسية على اساسها وذلك بتأليف مجلس الحكم في العراق، والذي عينه في عام ٢٠٠٣ الحاكم المدني لقوات الاحتلال الامريكي بول بريمر، من ٢٥ عضواً، موزعين طائفياً: ١٣ عضواً من الشيعة، و٥ من السنة العرب، و٥ من الاكراد، وتركمانية، واشوري مسيحي، وكانت هذه بداية الطائفية السياسية المقننة، والعامل مع النخب السياسية بصفتهم ممثلين لطوائفهم.[٤٣] ولا دواء لداء الطائفية إلا بتأسيس الدولة والاجتماع السياسي على علاقات المواطنة وما تستجره–الى جانب الولاء للوطن– من حقوق مدنية وسياسية تعيد تعريف الناس بما هم مواطنون متساوون، لا بما هم جمهور جماعات عصبوية مغلقة تعرف نفسها بهويتها الصغرى الفرعية، ولا تنتهي المحاصصة الطائفية إلا بتحلل العصبيات الاهلية الصغرى، وتكون عصبية كبرى جامعة هي عصبية الانتماء الوطني العابرة لحدود الدين والجنس.[٤٤]

ثانياً: الاعتراف الرسمي بحقوق الاقليات:

بعد عام ٢٠٠٣ استهدفت الاقليات الاثنية والدينية بشكل مباشر من قبل الارهاب والعنف السياسي، ومن هذه الامثلة هي ما حل بالأقلية الايزيدية والمسيحية والصابئة المندائيين من قتل وتهجير داخل الوطن وخارجه. وأصبحت الحاجة الى منع الابادة الجماعية واستباحة حقوق الاقليات ومعاقبة مرتكبيها موضع اهتمام عراقي ودولي، إلا أن هذا لم يمنع التجاوزات المتكررة على حقوقهم ولا يزال الكثير من الاقليات إلى حد كاتبة البحث يعيش في المهجر أو في مخيمات النزوح على الرغم من هزيمة تنظيم داعش وتحرير مناطقهم. وعلى الرغم من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ قد نص في كثير من مواده (١٤) و (٢٠) و(٤٢) و(٤٣) على حرية المعتقد وحمايته، وعلى الرغم من أن

(٤٣) عزمي بشارة، الطائفة– الطائفية– الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، اذار٢٠١٨، ص ص٧٢٩–٧٣٠.

(٤٤) احمد شوقي بنيوب واخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٦)، مركز دراسا الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول٢٠١٣، ص ص٨٠–٨١.

المادة الثالثة من الدستور العراقي على أن «العراق بلد متعدد القوميات والمذاهب».[٤٥] إلا أن ذكر بعض الاقليات واغفال ذكر بعضها الاخر يثير مخاوف بعض الاقليات التي لم يرد ذكرها في الدستور، فمثلاً يحاول الشبك بصفة خاصة على تشجيع ذكر أسمها في التعديلات الدستورية، فضلاً عن أقليات اخرى لم تذكر بالاسم في الدستور مثل البهائيين، والكاكائيين، والكورد الفيليين، وذوي البشرة السوداء.[٤٦]

ثالثاً: تحفيز ودعم المشاركة السياسية للاقليات:

ينص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، على حق المواطنين العراقيين في المشاركة السياسي والتمتع بالحقوق السياسية كافة، إذ نصت المادة (٢٠) منه على أن «للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.[٤٧] وتضمن المشاركة السياسية الفعالة للأقليات وتمثيلهم على قدم المساواة على انهم مواطنين عراقيين وعلى أساس الكفاءة وعدم التمييز في توزيع المناصب، سيزيد من مشاركتهم في اتخاذ القرارات خاصة المصيرية بالنسبة لمجتمع الاقليات والتي تؤثر على مستقبلهم، وتحقق مطالبهم. وكانت تحركات الاقليات تسعى للحفاظ على الوجود والمطالبة بسائر الحقوق، لا سيما المشاركة في الحياة العامة، وليس مجرد المشاركة السياسية الرمزية عن طريق نظام الكوتا، ما عكس تطوراً يتلاءم مع تسارع الاحداث على ارض الواقع، لا سيما بعد أن أكدت الجماعات الكبرى بحضورها الديمغرافي القوي، أهمية حضورها في نتائج الانتخابات التي حملت نخبها الى السلطة في صفقة تقاسم السلطة الثلاثية بين الشيعة والسنة والأكراد.[٤٨] ومن أجل مشاركة سياسية فعالة للأقليات لابد من العمل على:[٤٩]

١. المساواة في الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع جميعهم، ولا سيما بين الرجال والنساء، وتوافر الاليات المناسبة لتلبية متطلبات أفراد المجتمع جميعهم، بصرف النظر عن انتماءاتهم المذهبية والقومية والدينية.
٢. توافر أجواء ملائمة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة للدولة العراقية، قوامها تحقيق فضاء اجتماعي/ انساني على اساس الحرية، ذات مجال سياسي، أما شرعيتها فهي حقوق الانسان متفقة مع القانون الدولي.
٣. توحيد الاتجاه العام للتربية والتعليم وجعلها مؤسسات تنمي اليات الضبط الاجتماعي اللاإرادية المبنية على قيم الحرية والاحترام المتبادل قوامها الفضيلة وصيانة النظام العام، وتنشئة اجتماعية سياسية ذات ثقافة مساهمة فاعلة على أساس حرية المنافسة وابداء الرأي، ونزع صفة القداسة عن الافكار والاشخاص والرموز.

(٤٥) المادة (٣)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٤٦) تحرير: محمد تركي العبيدي، دليل تدريبي حول حقوق الانسان، ط١، جمعية الامل العراقية واخرون، بيروت، ٢٠١٧، ص٩٩.
(٤٧) المادة (٢٠)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٤٨) سعد سلوم، الوحدة في التنوع، مصدر سبق ذكره، ص٢١١.
(٤٩) محمد محي الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٤-٢٤٥.

٤. العمل على توافر آليات لتعزيز قدرة المجتمع على تحقيق ذاته، عبر قوى سياسية قوامها أحزاب وطنية، وجماعات ضغط ومنظمات مجتمع مدني مستقلة وحقيقية، فضلاً عن قضاء مستقل بعيداً عن التأثيرات السياسية.

المطلب الثاني: سياسات التمكين الاجتماعي والثقافي:

أولاً: بناء ذاكرة تعددية في العراق:

في سياق الحديث عن بناء ذاكرة تعددية ندعوا الى انتاج أو صياغة ذاكرة سياسية مستنبتة، تعيد وصل ما انقطع، وبناء ما هدم، ولكن على أسس وقواعد سياسية، لا تقوم على الفصل بين المجتمع التعددي والدولة، بحيث يقدم الفرد بعيداً عن التحديد الاثني، أو الديني، بل بوصفه مواطناً له حقوق، وعليه واجبات ضمن عقد اجتماعي جديد. تقع على الدولة مسؤولية اخراج مواطنيها من ذاكرتهم الجريحة (الذاكرة الموتورة)، صوب صياغة ذاكرة جديدة للتعددية الثقافية، تقوم على ايمان بالتنوع من جهة، وبالتساوي بين الجماعات من جهة اخرى، بعد ان تتنازل عن منطق الاكثرية السياسية، لصالح منطق التوافق لأنه المنطق الأنسب لمجتمع تعددي مثل العراق.[٥٠]

ثانياً: بناء قدرات الدولة في حماية الاقليات:

تقع المسؤولية الاساس في هذا المجال على الدولة في حماية أقلياتها من التمييز وجميع الافعال التي تشكل تهديداً لأفراد هذه الاقليات أو حتى التحريض على ارتكابها أو انتهاكاً لأحد حقوقهم الاساسية ومنها: الحق في الوجود والحياة والحق في الهوية والحق في عدم التمييز وحق المشاركة في الحياة العامة. وتشمل بناء قدرات الدولة في مجال حماية الاقليات على مجموعة من النقاط منها:[٥١]

١. بناء مؤسسات الدولة التي من دونها لا يمكن تحقيق التعايش السلمي بين الجماعات (دون المؤسسات) التي تتصف بالحيادية ويشعر جميع المواطنين أنها تمثلهم وينتمون اليها.
٢. تأهيل القدرات في مواجهة الازمات والتوترات وتحسين الممارسات للتمكن من مواجهة اثار النزاعات، أولاً من خلال تشجيع التنوع بتعزيز حقوق الاقليات، وأيضاً الحيلولة دون وقوع الانتهاكات لحقوق الاقليات، التحريض على ارتكابها، عن طريق الوسائل الملائمة، ووضع المصدات التي تحول دون حدوثها مجدداً.
٣. المشاركة النشطة للدولة مع الاقليات والتواصل الكامل مع ممثليها وزعمائها، والفهم الكامل لحالاتها وشواغلها الامنية والتحديات التي تواجهها.
٤. رصد الجهات الفاعلة من غير الدول التي قد تحرض على عدم التسامح مع الاقليات أو تنشر خطابات الكراهية أو تحريض على العنف ضدها.

٥٠ – جعفر نجم نصر، نحو بناء ذاكرة تعددية في العراق، في سعد سلوم، الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧–٣١٨.

٥١ – سعد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٦–١٥٧.

٥. وضع تشريع مناسب يتناول كل من أعمال العنف والتحريض على الكراهية والعنف الدينيين والعرقيين، وضمان إنفاذ ذلك بالكامل عملياً مقترناً بعقوبات رادعة.

ثالثاً: توحيد الخطاب الديني لمكافحة خطاب الكراهية الموجه ضد الاقليات:

أصبحت الحاجة ملحة لتوحيد الخطاب الديني ومواجهة خطاب الكراهية الموجه ضد الاقليات الدينية والاثنية، فالإرهاب الفكري والداعشي إنما يتعكس على الجمود الفكري الذي يعاني منه الفكر الديني، فهنا يجب اعادة مراجعة فكرية لإنتاج بيئة اجتماعية تصلح لتكون اساساً قوياً لبناء سلام مستدام تنعم به الاقليات الى جانب المكونات الاجتماعية بالتعايش السلمي والاستقرار الاجتماعي. إن توحيد الخطاب الديني سيسهم في تحقيق الاندماج والتكامل الوطني، ومن ثم ايجاد تسوية سياسية شاملة والتي ستنعكس على الاستقرار الداخلي عبر الآتي:(٥٢)

١. تعزيز منهج الاعتدال والوسطية في البلاد، ورفض التطرف والطائفية والسعي للعيش المشترك بغض النظر عن الانتماء القومي والديني، ويجعل من معيار الكفاءة والعمل الأساس في اختيار الانسب في ادارة شؤون البلاد السياسية والادارية والاقتصادية والأمنية.
٢. يتطلب الأمر من الخطاب الديني أن يكون منعشاً للطمأنينة والسلام والأمن المجتمعي، ودافعاً نحو البناء والتعاون.

المطلب الثالث: سياسات التمكين الاقتصادي:

أولاً: إعادة تأهيل المناطق المتضررة من تنظيم داعش:

إن المرحلة الراهنة تمثل تحدياً للسياسات العامة العراقية يتطلب تظافراً للجهود لإعادة اعمار وتأهيل المناطق المتضررة من الاعمال الارهابية خاصة نواحي وبلدات الاقليات، إذ تشير الاحصاءات لحصر الأضرار نتيجة احتلال داعش لمحافظات العراقية بلغ (٨٣٧٣) وحدة اقتصادية، لكن أعتقد أن الأضرار أكبر من ذلك، كان العدد الأكبر للأبنية والوحدات المتضررة لقطاع الأبنية الحكومية بواقع (٢١٤٢) يليه قطاع النقل (٢٠٤١)، أما قطاع التربية والتعليم فتشير الاحصاءات إلى (١٦٧٩) وحدة متضررة، إذ بلغ اجمالي الأضرار ما يقدر بحوالي (٥٥،٤٦١) ترليون دينار عراقي، أما على صعيد القطاع الخاص فتشير الاحصاءات ما يقدر بحوالي (١٨،٧) ترليون دينار عراقي. وبهذا الصدد نشير إلى أهم الاهداف من السياسات العامة الواجب تحقيقها لإعادة تأهيل المناطق المحررة بشكل عام ومناطق الأقليات بشكل عام في مرحلة ما بعد داعش، وهي كالاتي:(٥٣)

١. إعادة تأهيل البنى التحتية في المناطق المتضررة من الارهاب بتغطية كلية

(٥٢) محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة حالة العراق بعد احداث عام ٢٠١٤، ط١، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠٢٠، ص١٦١.
(٥٣) محمد محي الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

شاملة، على وفق نظام الأولويات في تنفيذ مشاريع البنى التحتية المستند إلى معيار الحاجات الأساسية.
٢. تعزيز وسائل الشفافية ومكافحة الفساد وهدر المال العام.
٣. تقوية المنعة البشرية وحمايتها من مخاطر الانتكاس الأمني والاجتماعي مرة أخرى.
٤. تأهيل وتطوير القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية والاستغلال الأمثل للفرص التنموية المتاحة، وتوافر بيئة أعمال جاذبة ومحفزة لإستثمارات القطاع الخاص، بغية المشاركة الفاعلة في إعادة البناء والتأهيل.
٥. إيجاد نظام اداري ومالي كفوء مستجيب لإحتياجات التعافي ومتطلبات الأستقرار السياسي والمجتمعي وديمومة عملية السلام المستدام وصولاً لمؤسسات مرنة بتنسيق عالٍ.

ثانياً: التوزيع العادل للموارد:

إن العدالة التوزيعية وعمومية التنمية الانسانية والاقتصادية في مناطق العراق جميعاً، وعلى مختلف شرائح المجتمع العراقي، فضلاً عن توافر آليات تكافؤ الفرص للجماعات المكونة للمجتمع بغض النظر عن عدد أفرادها أو انتمائها تعد ضمانة حقيقة لتمكين الاقليات العراقية للتعايش السلمي وبناء سلام مستدام في العراق. ومن المعلوم أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ قد أكد على المساواة بين العراقيين في المادة (١٤) إذ نصت على أن «العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي».(٥٤)

كما أن الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة يصب في هذا الجانب، إذ أن الواقع يشير الى عدم توزيع العادل في معدلات الدخل والخدمات وتوزيع الوظائف العامة بين المكونات المجتمعية في العراق، وتعاني الاقليات الدينية والاثنية من ذلك، وفي هذا السياق يجب على السياسات العامة العراقية أن تحقق الاتي في موضوعة التوزيع العادل للموارد:

١. يجب أن تبني الدولة العراقية قدراتها الاقتصادية وتنويعها والخروج من الاقتصاد الريعي.
٢. الاستغلال الامثل للموارد المتاحة بغية الاستجابة بفعالية لمطالب وتحديات المكونات الاجتماعية العراقية.
٣. بناء قنوات تواصل لتلبية مطالب الاقليات وحل المشاكل العامة التي تعاني منها.
٤. مواجهة المعدلات المتزايدة للبطالة والفقر بين الاقليات التي تؤثر بشكل كبير على درجة اندماجهم بالمجتمع العراقي.

(٥٤) المادة (١٤)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

الخاتمة

تعاني الاقليات من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية حكمت حاضرها، وان لم يتم تجاوزها بسياسات عامة للتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي فإن مشهد الاندثار والانصهار للأقليات العراقية هو المشهد الأكثر احتمالية، وإن استطاع صانع القرار السياسي العراقي أن ينفذ السياسات العامة وأن يعيد تقييمها في كل مرحلة، فممكن لمشهد المحافظة على التنوع المجتمعي العراقي أن يتحقق. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

١. أثرت الطائفية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، على الاقليات بشكل سلبي ولم تنل الاقليات من حقوقها الا الشيء الرمزي.
٢. احساس الاقليات بالاغتراب السياسي ووجود فجوة بين حجم اسهامها في النظام الاجتماعي ككل وبين نصيبها منه، ونمو حالة من الشعور بالإحباط نتيجة لعدم قدرة المجتمع على استيعابها استيعاباً كاملاً، مما أدى بها الى نوع من العزلة عن المجتمع.
٣. أن الانموذج المكوناتي هو الذي طبق في العملية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، فأسس للمحاصصة الطائفية على حساب الاجماع الوطني.
٤. إن مسألة هوية الاقليات والاعتراف بها في المجتمع العراقي تتعلق على ما يبدو بالخلل القائم في التطبيقات الدستورية، وفي حصولهم على عدد أصوات أقل من حقهم، فالايزيديين لم يحصلوا على حقهم في مقاعد مجلس النواب العراقي.
٥. إن ذكر بعض الاديان والسكوت عن أخرى سيعرض الاخيرة الى حالات من التضييق والتهميش والاقصاء.

ومن خلال ما سبق نقترح على صانع القرار السياسي العراقي بمجموعة من المقترحات التي نرى أنها سترسخ التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراق، ومن الممكن أن نبني عليها سلاماً مستداماً يستقر فيه النظام الاجتماعي والسياسي، ومنها:

١. إعداد سياسات لبناء ذاكرة اجتماعية تعرف بالتنوع المجتمعي العراقي، وتعرف بالاقليات ودورها الوطني في الماضي والحاضر والمستقبل.
٢. صنع سياسات تعليمية تؤسس لفكر الحوار والتسامح مع الاخر المختلف دينياً أو مذهبياً أو اثنياً، وتعمل على نشر ثقافة السلام بين مكونات المجتمع العراقي.
٣. توزيع الموارد بشكل عادل بين مناطق الاغلبية ومناطق الاقليات، الامر الذي يعمل على تأمين تكافؤ الفرص بين مواطني الدولة العراقية.
٤. الانتقال من دولة المكونات، الى الدولة المدنية التي تحمي التنوع وتنميه، دولة المواطنة، دولة القانون، دولة الرفاهية الاجتماعية.

٥. اشراك الاقليات في سن التشريعات القانونية التي تمس مصالحهم ووجودهم في عراق المستقبل.
٦. تعويض المتضررين من الاقليات وغيرهم، الذين تضرروا من احتلال تنظيم داعش الارهابي لمناطق عراقية، والعمل على اعادة النازحين بعد تأمين مناطقهم وتطهيرها من مخلفات داعش الحربية.
٧. التأهيل النفسي والاجتماعي للشباب والشابات الذين عاشوا في ظل حكم داعش، وخاصة من الأقليات الذين كان عليهم النصيب الأكبر من تنكيل التنظيم الارهابي.